اقتصاد

نوايا حكومية في «الجمعية البريطانية السورية»

خميس: الحكومة ستطرح البرنامج الوطني لنقاش موسع يشارك فيه الجميع

الأخرس: تفاقم الأزمة مرده للاحتكار والحصار الخارجي وغياب خطة للتعامل مع الأزمات والفساد

المحرر الاقتصادي
محمد راكان مصطفى

الأضرار والخسائر الجسيمة التي لحقت برأس المال المادي والبشري والاجتماعي ومكونات التنمية في سورية من جراء الحرب التي فرضت عليها أوجب على الحكومة وضع خطة إستراتيجية متكاملة لمرحلة ما بعد الحرب، تستند إلى مقدرات المجتمع والاقتصاد السوري على التعافي والنمو وتظهر بالوقت نفسه توجه الحكومة وخططها في رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة.

لذلك قامت الحكومة السورية بإطلاق «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة» للتأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل سورية وضرورة التخطيط له والنهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم هذا البرنامج على خمسة محاور رئيسة هي المحور المؤسسي والخدمي واقتصادي والاجتماعي والسياسي.

في هذا السياق، افتتح المؤتمر الثالث للجمعية السورية البريطانية يوم أمس الأول، واستمر ليومين، حيث تم تخصيصه لمناقشة الرؤية الوطنية المتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار البرنامج الوطنيّ التنمويّ لسورية في ما بعد الحرب، والذي تضعه الحكومة ليكون الخطة التوجيهية لسورية خلال السنوات القادمة، وحتى أفق عام ٢٠٣٠.

وخلال كلمة له بافتتاح المؤتمر، أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحرب المفروضة على سورية خلال السنوات الماضية، أوجبت على الحكومة وضع خطة إستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب، تهدف إلى معالجة آثار الأزمة، واستعادة مسارات التنمية، وتستند إلى قدرة المجتمع والاقتصاد السوريّ على الصمود والتعافي والنموّ، باتجاه إعادة الاقتصاد والمجتمع السوريّين إلى المسار التنمويّ الصحيح، ويعدّ هذا العمل من أولى أولويات الحكومة السورية، إذ إنه يفضي إلى إظهار وجهة نظر الحكومة السورية، وبيان خططها الهادفة إلى رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة.

وأضاف خميس: بغية أن يكون التخطيط مستمداً من الواقع، ويتماشى مع خروجنا التدريجيّ من الأزمة، واستثمار التطورات الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة بفضل انتصارات قواتنا المسلحة المتلاحقة، فقد جرى تقسيم البرنامج زمنياً إلى أربع مراحل الأولى مرحلة الإغاثة والاستجابة للاحتياجات، تليها مرحلة التعافي، التي يجري فيها التركيز على نشاطات إعادة الإعمار، ثم مرحلة الانتعاش، التي تهدف إلى البدء بإعادة رسم ملامح الاقتصاد السوري المتكامل وأخيراً مرحلة الاستدامة التنموية، التي تشهد وضع السياسات والآليات التي تضمن استدامة التنمية بأبعادها المختلفة، وتشكّل هوية الاقتصاد السوري الحديث.

وتابع: بعد تحديد الرؤى والأهداف الإستراتيجية، جرى وضع إطار برامجي يتضمن مجموعة من البرامج التنفيذية والمشاريع التي تسمح عند تنفيذها بالوصول إلى الأهداف الموضوعة، وسيجري التركيز على العلاقة بين تنفيذ المشاريع والأولويات المحددة وفق مراحل البرنامج والإمكانات المتاحة والأوضاع الداخليّة والدولية وستطرح خلال المرحلة القادمة مكوّنات البرنامج إلى نقاش موسّع، تشارك فيه جهات القطاع العام والخاص والمجتمع الأهليّ، وصولاً إلى تبن مجتمعي له.

وختم خميس حديثه بالقول «إن تحقيق الإطار البرامجي التنفيذي لسورية ما بعد الحرب يرتبط بمواجهة مجموعة من التحديات، منها ما يتعلّق بالحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الجائرة المفروضة على سورية، والدمار الواسع في البنى التحتية الذي خلفته الحرب، وبمحدودية الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى التهديدات الخارجية والإرهاب».

من جانبه، قال رئيس الجمعية البريطانية السورية فواز الأخرس في كلمته الافتتاحية: نأمل أن تكون النقاشات والحوارات في مؤتمر الجمعية فرصة للحوار بين الحكومة والمواطن وأن يكون هذا الحوار شفافاً بكل معاني الكلمة ويطرح المشاكل، والحلول لهذه المشكلات بما ينعكس على حياة الناس.

ورأى الأخرس أن تفاقم الأزمة ليس فقط بسبب سياسة الاحتكار التي يمارسها تجار الحرب وما أكثرهم في هذه الأيام، بل وبسبب الحصار الخارجي الخانق التي فرضته دول الغرب والعدوان، وغياب خطة شاملة للتعامل مع تلك الأزمات، مما نتج عنه عجز واضح عن توفير الطاقة الكهربائية والمواد البترولية والسلع الضرورية، إضافة لغياب سياسة فعالة لضبط الأسواق والحد من انتشار الفساد وتفشي الرشاوى التي اخترقت العديد من شرائح المجتمع.

وأشار الأخرس إلى أنه انطلاقاً مما سبق ولوعي الحكومة لهذه المرحلة وضعت البرنامج الوطني التنموي للنهوض بالاقتصاد في المرحلة القادمة والخروج من حالة الحرب.

أما رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني فقد بين في محاضرة له بعنوان «برنامج إصلاح القطاع الاقتصادي العام والتكامل مع القطاعات الإدارية والخدمية الأخرى» أن مشكلات القطاع العام الاقتصادي هي مشكلات إدارية واقتصادية على حد سواء، وهذا ما يجعل أي برنامج يهدف إلى معالجة هذا المشكلات؛ برنامجاً اقتصادياً مؤسساتياً إدارياً، في وقت واحد.

وأشار إلى أن القطاع العام الاقتصادي في سورية يضم ٢٣٠ جهة عاملة اقتصادية، نحو ١٠٠ مؤسسة مستقلة يتبع لها ١٣٠ شركة تتوزع إلى قطاعات مختلفة زراعة صناعة تجارة قطاع مصرفي، موضحاً أن هذا الحجم الكبير للقطاع العام الاقتصادي هو إحدى القضايا التي يجب التعامل معها بصورة واضحة حين التصدي لعملية الإصلاح.

وأكد صابوني أن إصلاح القطاع العام الاقتصادي في إطار البرنامج الزمني لسورية فيما بعد الحرب يقوم على معالجة المشكلات على مستويين، المستوى الاقتصادي المرتبط بالتحول البنيوي للاقتصاد السوري والمستوى الإداري المرتبط بالاعتماد على البناء المؤسسي والبناء والإصلاح الإداري وتطوير مفهوم الخدمة العامة والمرفق العام وما يسمى اللامركزية.

ولفت إلى أن عملية الإصلاح تستند إلى ٦ مكونات، الأول هو بناء الإطار القانوني المرتبط بنماذج الحوكمة وآليات إحداث وتنظيم المؤسسات العامة وتطوير البنية التشريعية ذات الصلة، والمكون الثاني هو تصنيف الجهات العامة وفق مجموعة من المعايير التي تم البدء بالعمل عليها تتعلق بنطاق عملها وأهميتها الإستراتيجية وعلاقتها بالجهات الأخرى بسلسلة الإنتاج وعلاقتها بسياسات الدعم وأداء وفي حجم وفائض العمالة فيها، أما المكون الثالث فهو التحليل الذي يستند إلى تحليل إداري وتنظمي وإلى تحليل اقتصادي ومالي، يدرس واقع العمالية الفائضة ويعالجها.

ويتضمن المكون الرابع مجموعة من أدلة العمل التي يجب أن تكون بين أيدي من يعملون على عملية الإصلاح على الأرض، في حين يركز المكون الخامس على العمل التنفيذي من خلال إعادة الهيكلة التنظيمية التي تستند إلى نتائج التصنيف لاتخاذ قرار يتعلق بكل مؤسسة أما الإبقاء على شكلها أو دمجها مع شركات أخرى أو تجزئتها أو حتى حلها وتصفيتها، ليركز المكون السادس على وضع البنى التنظيمية والأنظمة الداخلية وتشكيل مجالس الإدارة ومعالجة قضايا العمالة وتطوير الموارد البشرية.

عودة تدريجية للنمو الاقتصادي

بيّن معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فضل الله غرز الدين أن وسطي معدل النمو بين عامي ٢٠٠١–٢٠١٠ بلغ ٥,٢ بالمئة، على حين بلغ نحو –١١,٥٪ خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٦، منوهاً في محاضرة له بعنوان «النمو الاقتصادي في سورية» أن معدل النمو الاقتصادي كان ضعف معدل النمو السكاني تقريباً.

ولفت إلى العودة التدريجية للنمو الاقتصادي من عام ٢٠١٤ مع بدء عودة الأمان، مؤكداً أن الاستثمار والخدمات هي المساهم الأكبر في النمو، مشيراً إلى انخفاض مساهمته خلال الحرب، مع مساهمة ضعيفة للزراعة والصناعة، وهذا يعني حالة تخلخل في النمو، وهو ما تعمق خلال الأزمة، حيث أصبحت المساهمة سلبية لكل القطاعات وخاصة الزراعة، علماً بأن الجزء الأكبر من الناتج هو للاستهلاك الفردي.

وبلغة الأرقام، بين غرز الدين أن نسبة مساهمة حلب في الناتج الإجمالي المحلي تبلغ ١٦٪ ومساهمة دمشق ١٢٪، مؤكداً أن هذه النسب بقيت على حالها تقريباً خلال الحرب.

ولفت غرز الدين إلى أن انخفاض إنتاجية العمل في الزراعة والصناعة وانخفاض مستوى الكفاءة ورأس المال البشري والبحث والتطوير والعامل التقني، إضافة إلى الارتباط الكبير بين الإنتاج والعوامل المناخية والسياسة الخارجية.

وبيّن أن المخطط في مشروع سورية لما بعد الأزمة يتضمن معالجة الاختلالات في الاقتصاد السوري لتمكينه من إنجاز التحول البنيوي ومكافحة الركود التضخمي، وتوزيع عوائد النمو، وتنويع مصادر الدخل وتعزز الادخار والاستثمار وتطوير القطاع المالي والنهوض بالصناعة التحويلية والإنتاج الموجه للتصدير، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات غير التقليدية، وهذا ما يتطلب إصلاح القطاع العام الاقتصادي، وإصلاح المالية العامة، وإدارة التضخم واستقرار الأسعار، ودعم التنمية المتوازنة.

قراءة في سياسات المركزي

أكد حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول أن المصرف اعتمد سياسة التدخل في سوق الصرف أي تبني سياسة عرجاء، غيب فيها باقي الأدوات النقدية ولاسيما سعر الفائدة، إضافة إلى تحييد المصارف وذلك منذ بداية الأزمة وحتى منتصف ٢٠١٦.

وفي محاضرة له بعنوان «السياسات المالية والنقدية»، أشار قرفول إلى ارتفاع معدل التضخم ١١٢٪ في عام ٢٠١٣، وإلى تجاوز سعر الدولار ٦٥٠ ل.س في منتصف أيار ٢٠١٦، منوهاً بالاستنزاف الكبير في الاحتياطات النقدية.

وأوضح أن المركزي تبنى سياسة جديدة بين تموز ٢٠١٦ وأيلول ٢٠١٨ من خلال القطيعة مع السياسة السابقة بموجب القرار ٢٥٧ تاريخ ٢٠١٦/٨/٨، وتفعيل دور المصارف في السوق ما ساهم بتخفيف التقلب في سعر الصرف.

وأشار إلى أنه يؤخذ على هذه السياسة تبني مقاربة تقنية للسياسة النقدية على حساب المقاربة التقليدية واعتبار أنظمة التسوية والتقاص الإلكترونية بمنزلة العصا السحرية لحل أوجاع الاقتصاد، لافتاً إلى أنه منذ ٢٠١٧/١١/٢٧ تم تخفيض سعر الصرف رسمياً واستقراره عند ٤٣٥.

وذكر قرفول وجود ١٤٣ فرعاً مصرفياً متوقفاً، مبيناً وجود ٥٤٩ منها ٢٩٧ عامة، و٢٥٢ خاصة، منوهاً بارتفاع الودائع بين ٢٠١١–٢٠١٧، على حين انخفض نمو الودائع بين ٢٠١٧–٢٠١٨ بسب التنمية في المصارف، لافتاً إلى أن نمو التسليف كان أقل من الودائع.

وأوضح أنه منذ أيلول ٢٠١٨ وحتى الآن تم تبني سياسة تهدف إلى استعادة القدرة الشرائية لليرة السورية وتعزيز الثقة والشراكة والالتزام بين المركزي وبقية الجهات، وتقوم على االحوار المباشر والتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات، والتوجه إلى اعتماد إجراءات بناء الثقة من خلال إعادة النظر بالقرارات السابقة التي شكلت قيوداً على النشاط الاقتصادي مثل حبس النقد والعمل على إزالة الاختناقات، والعمل على امتصاص السيولة من خلال طرح أدوات نقدية مثل شهادات الإيداع وأذونات الخزينة، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وتطوير الخدمات المصرفية وإيصالها إلى أكبر شريحة من المواطنين وخلق الحافز داخل الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد آلية شاملة متكاملة للدعم.

وبيّن قرفول أن أهم السمات العامة للسياسة النقدية سابقاً تمثلت بغياب الرؤية الاستراتيجية، إضافة لمنح سعر الصرف الوزن النسبي الأكبر على حساب بقية الأدوات النقدية بالإضافة إلى غياب التصور الواضح لمجلس النقد والتسليف وغياب التنسيق مع وزارة المالية.

بدوره، بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل أن القطاع الخاص توجه نحو الاستثمارات التي كانت حكراً على الحكومة مع بداية العام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك لم يحقق فروقات مكافئة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تركزت الاستثمارات في قطاعات العقارات والمصارف، على حين تركز الاستثمار الخارجي في قطاع الطاقة ما أبقى على حالة الخلل البنيوي في الاقتصاد وهذا ما عمق من هشاشة النمو الاقتصادي.

وفي محاضرة له بعنوان «الاستثمار ودور القطاع الخاص في تمويل التنمية» أوضح خليل أن القطاعات ذات الريعية العالية والسريعة كانت نقاط الجذب الرئيسة للاستثمارات الخاصة، لتأتي الحرب وتسهم بتعميق هذه المشكلة، إلى جانب خروج الرساميل، لذا يتم العمل حالياً على عملية البناء التشريعي والتنظيمي في الاستثمار لسد الفجوة التي سببتها غياب الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وخلق بيئة تمكينية للاستثمارات والأعمال في سورية من خلال التشجيع على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الحقيقية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوجه لاستقدام ما أمكن من تقنيات لدعم الاستدامة في التنمية بعد إزالة العقوبات الاقتصادية، والاهتمام بالتشاركية، وإنهاء مشروع قانون الاستثمار الجديد بحيث يكون محفز وجاذب للاستثمار باعتباره نقطة ارتكاز أساسية في الخطة لما بعد الحرب، وهو يشكل مظلة قانونية واحدة لجميع القطاعات وتبسيط الإجراءات وجدولة الزمن.

وفي محاضرة لها بعنوان «التشريعات الاقتصادية والمالية» بين عضو المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء موسى متري أن المشكلة لم تكن في قوانين الاستثمار، والتشاركية، والتأجير التمويلي، معتبراً أن المشكلة لم تكن بالتشريعات بل في التطبيق، فالتشريعات مقبولة، لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض الملاحظات عليها وأن بعضها يحتاج تعديل، منوهاً بأن قانون الاستثمار يمتاز بصعوبة التطبيق، وقانون التشاركية أيضاً تطبيقه صعب، لأنه يخص المشاريع الكبيرة وليست الصغيرة بشكل أساسي مثل مشاريع البنى التحتية.

ورأى أن أهم ما يميز قانون التشاركية أنه الوحيد الذي يتكلم عن توطين وحيازة التقنية وتحديداً حيازة وطنية للتقنية عبر المؤسسات وليس الأفراد، أما بالنسبة لقانون التأجير التمويلي ٢٠٠٨ فقد منعت الحرب تنفيذه لأن تأسيس شركات التأجير التمويلي يتطلب شريكاً إستراتيجياً.

وأشار متري إلى اقتراح عدد من التشريعات منها قانون للتوريق بمعنى تحويل الديون إلى سندات مضمونة وتداولها في البورصة وهذا ما يزيد قدرة المصارف على الإقراض وتوفير السيولة وتحويل المخاطر إلى الغير، وتنشيط السوق المالية، إضافة إلى قانون لتأسيس محكمة تحكيم وطنية أسوة بمحكمة التحكيم الدولية ممكن بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة لحل النزاعات التجارية، إضافة إلى قانون لتشجيع تحويل الشركات إلى مساهمة مغفلة عامة وخاصة.

ونوه بأنه يجب العمل على مسودة قانون تحويل الشركات الذي اقترحته سوق دمشق للأوراق المالية إضافة لعدم فرض أي ضريبة أو رسم وتشجيع تأسيس شركات الاستثمار على شكل شركات مساهمة مغفلة وإلغاء النصوص الضريبية التي تميز بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.

- تحويل الديون إلى سندات ومحكمة وطنية للتحكيم مع غرف التجارة والصناعة والشركات إلى مساهمة عامة
- حاكم المركزي: غابت الرؤية الاستراتيجية عن السياسة النقدية.. ولا تنسيق مع وزارة المالية

---

٣٠٠ ألف عداد يحتاجها سكان ريف دمشق من توزيع الكهرباء

حدى لـ«الوطن»: آلية جديدة لتحصيل فواتير الكهرباء من المشتركين الذين لا يملكون عدادات

قصي أحمد المحمد

كشف مدير شركة كهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» عن اعتماد آلية جديدة لزيادة التحصيل والجباية لكون الفاقد والهدر الكهربائي كبيراً في المناطق التي عاد إليها الأهالي بعد تحريرها، لافتاً إلى أن نسبة جباية الشركة خلال ٢٠١٨ بلغت نحو ٨٠ بالمئة تحصيل من البيع والتأشير.

وأكّد حدى أنه تم تشكيل لجان محلية خاصة لكل منطقة من الريف وبالتعاون مع أقسام الكهرباء، مهمتها تقدير كميات الاستهلاك في كل منزل تصله الكهرباء ولا يوجد فيه عداد، مبيناً أن اعتماد هذه الآلية مؤقت وجاء نتيجة زيادة الطلب على الكهرباء في الريف، مع توسع الشركة بتمديد الشبكات في المناطق، بالتوازي مع قلّة العدادات المتوفّرة حالياً لكون ريف دمشق تحتاج لأكثر من ٣٠٠ ألف عداد، لافتاً إلى أن العدد الإجمالي للمشتركين في الريف يصل إلى مليون و٦٥ ألف عداد.

وشرح الآلية التي سيتم خلالها تقدير استهلاك المنازل التي لا يوجد فيها عدادات منزلية، مبيناً أنه سيتم قياس التيار الكهربائي الواصل إلى كل منزل من خلال جهاز «بنس أمبير» صغير يقدّر قيمة الاستهلاك خلال ساعات الوصل، آخذين بالحسبان ساعات التقنين، ليصار إضافة الكميات المقدرة لكل منزل على رقم الاشتراك الأساسي للمنزل وتصدر كفاتورة له ضمن كل دورة على حدة.

وبيّن حدى أن هذا الإجراء استدعى تركيب عدادات كبيرة على مراكز التحويل في كل منطقة، لكي تتضح الكميات الداخلة لكل حي ومقارنتها بالكميات الموزعة على المنازل حسب استهلاك كل منهم وحاجته.

وأوضح أن آلية تقدير الاستهلاك لن تظلم أحداً لأن اللجنة المشكّلة تستخدم أجهزة تقيس الكمية الوسطية الداخلة إلى كل منزل وهو حكماً لمصلحة المواطن، مبيناً أن سعر كيلو واط ساعي من الكهرباء للشريحة الأولى ليرة وهو رقم متواضع جداً مقابل ما كان يأخذه صاحب المنزل نفسه من الأمبيرات والتي كان يصل سعر الأمبير فيها ٣٠٠ ليرة سورية.

وأشار إلى أن التعامل مع المحال التجارية يختلف في هذه المناطق، حيث سيتم تأمين لها عدادات حصراً لتقدير كمية استهلاكها لأن سعر الكيلو واط ساعي لها أكبر بكثير من المنزلي.

وبيّن أن الهدف من الإجراء هو للتخفيف من الهدر والفاقد التجاري قدر الإمكان، منوهاً بحالات الاستجرار العشوائية التي كانت تحصل قبل اعتماد الآلية كبيرة لأن عدداً كبيراً من المشتركين كانوا لا يدفعون قيمة الكهرباء التي يستهلكونها، مؤكداً أنه خلال الجولات التي تم إجراؤها مسبقاً في هذه المناطق تم ملاحظة الكثير من المنازل تشغّل الإنارة نهاراً من دون الحاجة لها.

وأكّد أن الحد من الهدر سيخفف من ساعات التقنين إلى الحدود الدنيا، بالتوازي مع ترسيخ ثقافة التوعية وجعل كل مواطن يشعر بقيمة الكهرباء التي يستهلكها ويدفع ثمنها بعد أن كان يستجرّها ولا يدفع قيمتها.

ولفت إلى نقص العدادات في الغوطة بالكامل، وبشكل خاص في مدن دوما وحرستا والزبداني والمعضمية والسبينة والدروشة والدرخبية وغيرها، وهي مناطق فيها كثافة سكانية كبيرة وقسم من هذه المناطق فيه عدادات مسبقاً وأخرى تحتاج إلى كميات جديدة توازي عدد العائدين إليها.

وأشار حدى إلى أن المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء تسعى حالياً للتعاقد مع الدول الصديقة لتأمين عدد من العدادات الإلكترونية، بالتوازي مع قيام الشركة بإعادة إصلاح وتأهيل العدادات القديمة وتركيبها من أجل تأمين قيمة الكهرباء الموزّعة.

ولفت حدى إلى أن المنظومة الكهربائية في الغوطة مدمرة بالكامل والخسائر كبيرة جداً، مشيراً إلى النقص بحرستا وحدها يصل إلى ١٠٠ مركز تحويل تم تركيب حالياً ٧ مراكز تحويل فيها فقط، موضحاً وجود قرى محررة لم يتم تأمين لها التيار الكهربائي إلى الآن بسبب نقص المواد وسيتم وضعها في خطة ٢٠١٩ لتأمين الكهرباء لها بالحد الأدنى مبيناً أن الأولوية لمضخات المياه والأفران الخدمية.

وأشار إلى أن الشركة تسعى إلى زيادة عدد مراكز التحويل في المناطق التي تم وضع فيها مراكز مسبقاً وبما يتلاءم مع عدد القاطنين فيها حالياً، مبيناً أن تحسن واقع الخدمات في المناطق المحررة يسهم في عودة السكان الأصليين إليها وقيامهم بإعادة ترميم منازلهم.